شئ من ذلك لنقل كما قدمناه ولم يخف جلية ولا خفية
لهم في ان عيسى احد الانبياء فلزمت شريعته من
جاء بعدها اذ لم يثبت عموم دعوة عيسى على الصحيح
انه لم يكن النبي دعوة عامة الا لنبينا عليه السلام ولا حجة
ايضا للاخرين في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا
والاخرين في قوله شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا
لتحمل هذه الاية على اتباعهم في التوحيد كقوله اولئك
الذين هدى الله فبهداهم اقتده وقد سمى الله تعالى
من لم يبعث ولم تكن له شريعة كيوسف بن
يعقوب على قول من يقول انه ليس برسول الله
وقد سمى الله جماعة منهم في هذه الاية وشرايعهم
مختلفة لم يكن الجمع بينهما قول كما ان المراد بما اجتمعوا
عليه من التوحيد وعبادة الله تعالى وبعد هذا
فصل يلزم من قال بمنع الاتباع هذا القول في سائر
الانبياء غير نبينا او يجاب بينهم فاما منع الاتباع
عقلا فيطرد اصله في كل رسول بلا مرية واما من
حال النقل فابن ما تصور له وتقرر اتباعه ودعوى قال
بالوقف فعلى اصله ومن قال بوجوب الاتباع
لمن قبله فيلزمه بما ساق حجته في كل شئ **فصل**
هذا حكم ما يكون المخالفة فيه من الافعال عن قصد وتعمد
وهو ما سمي معصية ويدخل تحت التكليف واما ما يكون

بغير قصد

بغير قصد كالسهو والنسيان في الوظائف الشرعية
مما تقرر الشرع بعدم تعلق الخطاب به وترك
المؤاخذة عليه فاحوال الانبياء في ترك المؤاخذة
به وكونه ليس بمعصية لهم مع اتصافهم سواء في ذلك
على نوعين ما طريقه السماع وتقرير الشرع وتعلق
الاحكام وتعليم الامة بالفعل واخذهم باتباعه
فيه وما هو خارج عن هذا مما يختص بنفسه فالاول
محكمه عند جماعة من العلماء حكم السهو في القول في هذا
الباب وقد ذكرنا الاتفاق على امتناع ذلك
في حق النبي عليه السلام وعصمته من جوازه عليه قصدا
او سهوا فكذلك قالوا الافعال في هذا الباب
لا يجوز طرو المخالفة فيها لا عمدا ولا سهوا لانها
بعض القول من جهة التبليغ والاداء وطرو ما منع
العوارض عليها يوجب التشكيك ويسبب
المطاعن والمحذور واعرض احاديث السهو حيث
نذكرها بعد هذا والى هذا مال الاستاذ ابو اسحق
وذهب الاكثر من الفقهاء والمتكلمين الى ان المخالفة
في الافعال البالغة والاحكام الشرعية سهوا وعن
غير قصد منه جائز عليه لما تقرر من احاديث السهو
في الصلاة فرقوا بين ذلك وبين الاخبار
السالفة لقيام المعجزة على الصدق في القول ومخالفة

Copyright Hong Kong Shue Yan University